

المحور الثالث: الإطار العام للنظريات النقدية-نقلا بتصرف عن محاضرات الاقتصاد النقدي

أ.د. سعودي عبد الصمد- جامعة المسيلة-

المحاضرة الثانية النظرية الكينزية للنقود Keynesian theory of money

(نظرية تفضيل السيولة - Liquidity preference theory)

إن استمرار الأزمة الاقتصادية 1929 لعدة سنوات وعجز التحليل الكلاسيكي عن إيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه الأزمة، نتج عنه زيادة الاهتمام بدراسة سلوك النقود وأثرها على مجمل النشاط الاقتصادي، وأدى هذا إلى ظهور أفكار جديدة للاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" في كتابه "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود" سنة 1936، كما قام كينز بتقديم الحلول لأزمة الكساد العالمي وأحدث بذلك ثورة على التحليل الكلاسيكي، كما ركز كينز على أن الطلب يتأثر بالعائد الذي يمكن تحقيقه على الأصول الأخرى البديلة التي يمكن حيازتها بدلا من النقود، حيث أن كينز اعتبر سعر الفائدة على السندات على أنه مؤشر ينوب عن العائد على تلك الأصول الأخرى، فإن كينز ركز على أهمية سعر الفائدة في التأثير على الطلب على النقود.

لقد سميت نظرية كينز في الطلب على النقود ب"نظرية تفضيل السيولة" وذلك لأن النقود تتميز عن الأصول الأخرى بأن أصل كامل السيولة، والأفراد عندما يطلبون النقود فإنما يفضلون لسيولتها وقد افترض ثلاث دوافع تقف خلف الطلب على النقود هي: دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة.

01- منطلقات التحليل الكينزي :

يمكن تلخيص أهم فرضيات وركائز التحليل الكينزي في النقاط التالية:

لطلب هو الذي يخلق العرض، أي عدم الإيمان بصحة قانون ساي الذي يعتبر ركيزة التحليل الكلاسيكي، إذ يرى كينز بأنه ليس من الصحيح أن العرض يخلق الطلب، بل العكس تماما هو الصحيح أي الطلب يخلق العرض فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي وليس العرض الإجمالي، وذلك يصنف التحليل الكينزي ضمن اقتصاد الطلب؛

- التحليل يكون في الأجل القصير وبالتالي يؤخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر الفائدة؛

- يرفض كينز فكرة حيادية النقود ويعتبره نشيطا ويؤثر على الحركة الاقتصادية وبالتالي فالتحليل

- الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والحقيقي؛
- يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة، ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد وذلك باتباع السياسة المالية؛
- المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعرضيين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف؛
- عدم تمتع الأفراد بالرشادة كما يتصورها الكلاسيك، إذ يمكن حسب كينز أن يتعرض الأفراد لما يسمى بالخداع النقدي، وذلك يفترض أن عرض العملة دالة تابعة للأجر الاسمي وليس للأجر الحقيقي؛
- تحليل كينز هو تحليل كلي، حيث اهتم بدراسة جانب الطلب حيث استخدم فكرة الطلب الفعال لتفسير البطالة، وقام بتحديد العوامل التي تؤثر في الطلب الفعال (الاستهلاك والإنفاق الخاص والعام على الاستثمار)؛
- النقود متغير خارجي يترك تحديده للسلطات النقدية.

02-فرضيات النظرية النقدية الكينزية:

من خلال الأسس والمبادئ العامة للنظرية الكينزية، يمكن استنتاج أهم الفرضيات التي بنى عليها كينز نموذج في الاقتصاد النقدي، والتي تختلف تماما على فرضيات الكلاسيك، ويمكن ايجاز لك في النقاط التالية:

- اعتبر كينز بأن النقود ليست وسيلة للتبادل فقط وإنما تعتبر كذلك كمخزن للقيمة، وهذا ما أدى بكينز إلى دراسة دوافع الطلب على النقود؛
- اعتبر النقود عاملا مؤثرا في النشاط الاقتصادي الحقيقي، عكس الكلاسيك الذين اعتبروا النقود حيادية بالنسبة للنشاط الاقتصادي الحقيقي؛
- انتقد الآلية الميكانيكية بين حجم الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار، وإنما العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني؛
- عالج كينز الطلب على النقود من خلال نظرية تفضيل السيولة، حيث يرى بأن النقود تطلب لثلاثة أغراض والمتمثلة في المعاملات ودافع الاحتياط بالإضافة إلى دافع المضاربة؛
- اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية، حيث يتحدد سعر الفائدة في السوق النقدي بتساوي الطلب على النقود مع عرض النقود، عكس التقليديون الذين يرون بأن سعر الفائدة ظاهرة حقيقية ويتحدد بتساوي الادخار والاستثمار؛

- كان لكينز الفضل في انقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد وبالتالي تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها، وجاء بنظرية عامة للتوظيف إذ تعالج كل مستويات التشغيل؛
- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الانتاج الوطني، الطلب والعرض الكلي، الاستثمار الكلي...؛
- طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات الاقتصادية التي قد تعترض الاقتصاد الوطني، فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني.

03- النقود في التحليل الكينزي:

يتميز تحليل كينز بأنه تحليل نقدي، حيث يعتبر كينز من بين أهم الاقتصاديين الذين أعطوا اهتماما كبيرا للنقود في النظرية الاقتصادية من البداية، فهو يرفض حيادية النقود في النشاط الاقتصادي، ويستخدم كينز مصطلح الكمية النقدية للدلالة على عرض النقود، وتفضيل السيولة للدلالة على الطلب على النقود، ويقصد بتفضيل السيولة تلك الحوافز التي تدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بثرواتهم في شكل نقود سائلة.

3--1 عرض النقود:

يقصد بها كمية النقد المتداولة في الاقتصاد، وهي تمثل وسائل الدفع المتاحة في المجتمع الاقتصادي وتلقى قبولا عاما من كافة أفرادها، وتتكون من النقد القانوني أو الائتماني الذي يصدره البنك المركزي (الأوراق النقدية والقطع الجزئية) والنقد الكتابي أو نقد الودائع الذي تصدره البنوك التجارية. كما أن إيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة جعله يفوض أمر تحديد كمية النقود المعروضة بمثابة متغير مستقل يتحدد من خارج النموذج، وبيانيا يعبر عنه بخط رأسي موازي للمحور العمودي الذي يمثل سعر الفائدة.

ويتضح أن كمية النقد تبقى ثابتة مهما تغيرت أسعار الفائدة، وهذا في الأجل القصير.

3-2-الطلب على النقود:

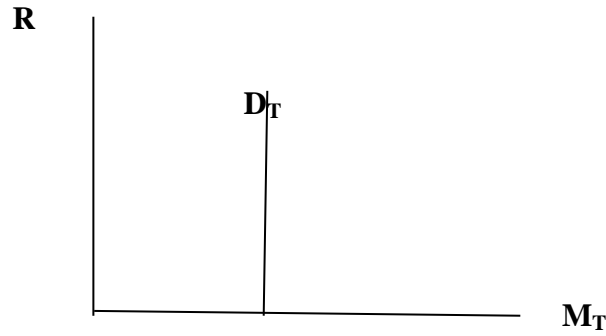
الطلب على النقود من طرف الأعوان الاقتصادية أفرادا ومشروعات، حسب كينز قسم هذه الدوافع إلى ثلاثة: الطلب على النقود من أجل المعاملات، من أجل الاحتياط، من أجل المضاربة.

أولا- دافع المعاملات (**Transaction motive**): يقصد به رغبة الأفراد في الاحتفاظ بجزء سائل نقدي أو أصول ذات سيولة مرتفعة حيث يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة وبدون خسارة، وذلك لمواجهة نفقات الحياة العادية والجارية، وتنشأ الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة نقدية سائلة عن

سبب وجود فترة فاصلة بين استلام الدخل وعمليات إنفاقه، كما يعتبر المستوى العام للأسعار ومستوى التشغيل من العوامل التي تحدد كمية الأرصدة النقدية التي يتم الاحتفاظ بها لغرض المعاملات، وهذا في الظروف العادية، أما العامل المهم والرئيسي الذي يعتمد عليه الطلب على النقود فهو الدخل، باعتبار العوامل الأخرى لا تتغير في العادة في المدى القصير، لذا الطلب على النقود بدافع المعاملات دالة طردية في الدخل، وتكون صيغتها

$$L_t = f(Y)$$

وتكون صيغتها: $L_t = f(Y)$ ، Y الدخل.



فالطلب على النقود بدافع المعاملات هو دالة ذات ميل موجب، يعتمد على الدخل ويتحدد به، و يكون باعتبارات فنية متمثلة في طول الفترة بين التحصيلات والمدفوعات.

ثانيا- دافع الاحتياط (**Reserve motive**): يقصد به رغبة الأفراد والمنتجين في الاحتفاظ بأرصدة نقدية في صورة سائلة تتجاوز ما يحتاجونه لمواجهة الإنفاق غير المتوقع كالمرض والبطالة، أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة كانهخفاض في أسعار بعض السلع، لمواجهة كوارث تتطلب القيام بنفقات إضافية متعلقة بالإنتاج أو الاستفادة من صفقات رابحة.

يتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط على مستوى الدخل، وعلى عوامل أخرى أقل أهمية كطبيعة الفرد ودرجة النمو وتنظيم رأس المال، ومدى استقرار ظروف قطاع الأعمال والظروف السائدة في المجتمع (فترة الأزمات)، وباعتبار هذه الظروف لا تتغير عادة في المدى القصير، فالطلب على النقود بدافع الاحتياط دالة طردية في الدخل، وتكون صيغتها:

$$L_p = f(Y)$$

L_p الطلب على النقود بدافع الاحتياط.

وعليه يكون الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والذي يشكل الجزء الأكبر من مجموع الطلب على الأرصدة النقدية دالة متزايدة في الدخل، وتكون صيغته:

$$La = Lt + Lp$$

$$La = f(Y)$$

ومنه:

La: الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط .



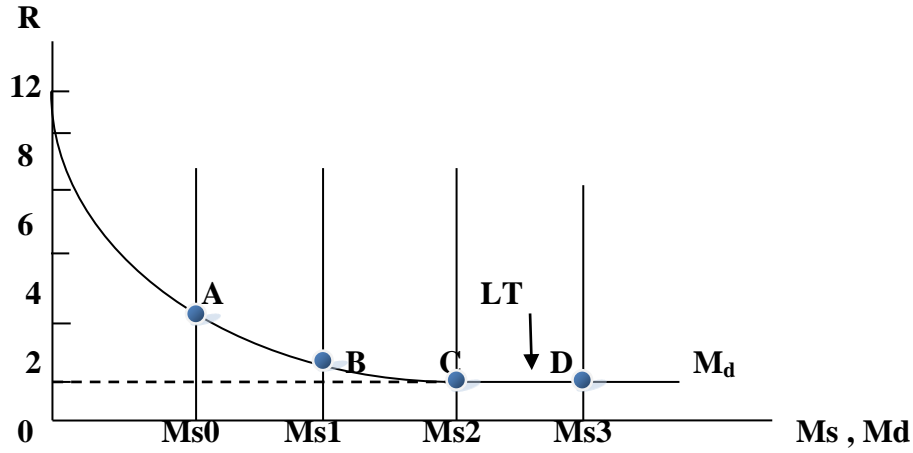
نلاحظ أن الطلب على النقد بدافع المعاملات والاحتياط حسب كينز يكونان من أجل المعاملات العاجلة والآجلة ولا يتعلقان بأسعار الفائدة، أي أن هذا الطلب عديم المرونة بالنسبة لتغيراتها.

ثالثاً-دافع المضاربة (Speculative motive): أعطى كينز هذا الدافع أهمية بالمقارنة مع الدوافع الأخرى، ليس فحسب لأنه يعد مفهوماً جديداً في مجال دراسة الطلب على النقد، وإنما بسبب تأثيراته على كمية النقد؛ والمضاربة تعني عملية شراء وبيع الأوراق من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على أرباح، وتعتمد هذه الأخيرة على قدرة المضاربة على التنبؤ بأحوال البورصة، فلو توقع المضارب ارتفاع في سعر الفائدة في المستقبل فإنه يؤجل شراءه للسندات ويحتفظ بنقوده سائلة أي يزيد تفضيله النقدي، وعندما تتحقق توقعاته أي تنخفض أسعار السندات يستطيع أن يشتري سندات بأسعار منخفضة ويحقق ربحاً عندما يبيعها بأسعار مرتفعة عند انخفاض سعر الفائدة، فأسعار السندات تتغير في اتجاه معاكس لتغير أسعار الفائدة.

وبالتالي هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة، ويكون الطلب على النقود من أجل المضاربة دالة متناقصة في سعر الفائدة، وتكون صيغتها:

$$Ls = f(R)$$

Ls الطلب على النقود بدافع المضاربة، R: معدل الفائدة.



نلاحظ أنه عند مستوى $r=8$ يتجه الأفراد والمشروعات إلى استثمار كل الأموال التي بحوزتهم في شراء السندات، ومن ثم يكون الطلب على النقود لدافع المضاربة عند هذا المستوى عديم المرونة فيعبر عنه بخط مستقيم موازيا للمحور الرأسي، أما عند المستوى $r=2$ أي معدل الفائدة منخفضا جدا عندها يفضل الأعوان الاقتصاديون الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة، فيكون الطلب على النقود حينئذ مرنا مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة فيكون منحني دافع المضاربة خط موازي للمحور الأفقي، ويبين هذا الخط أنه لا يجد الأفراد ورجال الأعمال أي فائدة من استثمار أرصدة م السائلة في شراء سندات وهي الحالة التي أشار إليها كينز بمصيدة (فخ السيولة).

والتي يستند إليها عادة في تفسير عدم نجاعة وفعالية السياسة النقدية في فترة الكساد، من خلال ما تقدم نقول أن تغير كمية النقود المعروضة يترتب عليه تغير في قيم المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الفائدة والاستثمار والدخل، لذلك فإن النقود لا تعتبر حيادية في النموذج الكينزي.

3-3- الطلب الكلي على النقود عند كينز :

يشمل الطلب الكلي على النقود عند كينز على الطلب على النقود بدافع المضاربة وبدافع المعاملات والاحتياط وعليه يمكن الحصول على دالة الطلب الكلي بجمع دالتي الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ودالة الطلب على النقود بدافع المضاربة ويطلق عليها دالة التفضيل النقدي وصيغتها:

$$L_d = L_a + L_s$$

$$L_d = f(Y, R)$$

L_d : الطلب الكلي على النقود عند كينز.

مصيدة السيولة: هي الحالة التي يكون فيها معدل العائد على السندات منخفضا جدا واسعارها مرتفعة جدا ويتوقع لها الهبوط، لذلك تكون مخاطر الاستثمار عالية وبالتالي يفضل الافراد الاحتفاظ بالسيولة في شكل عملات نقدية انتظارا لفرصة استثمارات جديدة.

04- الانتقادات الموجبة لنظرية تفضيل السيولة:

- لقد وجهت بعض الانتقادات لنظرية كينز في الطلب على النقود لأغراض المضاربة منها:
 - أن فخ أو مصيدة السيولة هي حالة خاصة للطلب على النقود، ولا تحصل إلى في الظروف غير الاعتيادية كفترة الكساد الاقتصادي التي مر بها العالم في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين؛
 - إن الطلب لأغراض المضاربة مبني على افتراض الاختيار بين الاحتفاظ بالثروة بالكامل بشكل نقدي أو على شكل سندات، بينما الحالة الأكثر احتمالا لأي مستثمر هي التنوع بالاحتفاظ المالي؛
 - يعد تحديد كينز لسعر الفائدة من خلال نظرية تفضيل السيولة تفسيراً قصيراً الأجل، ويكون صحيحاً إذا كان الدخل ثابتاً ومستقراً، ولا يعد صحيحاً في الأجل الطويل؛
 - أهمل كينز عامل الادخار عندما اعتبر أن الفائدة هي مكافأة نتيجة التضحية بالسيولة، فمن دون الادخار لن يكون أصلاً سيولة للتنازل عليها، وعليه فعنصر الادخار لا يمكن إهماله في أي نظرية للفائدة حيث لا يمكن الوصول لسعر فائدة توازني مستقر بدون أن يكون هناك توازن في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية مثل الادخار والاستثمار.